

## بيان صحفي

ألقى د. محمد يوسف الهاشل محافظ بنك الكويت المركزي، كلمة الافتتاح لمؤتمر شورى الفقهي الثامن الذي يقام تحت رعايته في فندق فورسيزنز الكويت خلال الفترة من 8 إلى 9 ديسمبر 2019.

افتتحها المحافظ الهاشل بالترحيب بالضيوف واستعراض التحديات التي تواجه الاقتصاد والصناعة المصرفية عموماً والإسلامية منها تحديداً. وتناولت الكلمة التي حملت عنوان "المالية الإسلامية، نبل الغاية وإبداع الوسيلة" ما يتعين على المالية الإسلامية القيام به لتمارس دوراً أكبر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بعد أن نجحت في انطلاقتها المحلية وأن لها أن تستهل انطلاقتها للعالمية.

وجاء في كلمته أن المالية الإسلامية لتنجح في هذا العالم المتغير باستمرار ولتتمكن من بلوغ أفق جديد عليها أن تسلك ثلاثة مسارات متزامنة وهي: سد الثغرات والبناء على المبادئ والابتكار والإبداع.

وفيما يتعلق بالمسار الأول، قدم المحافظ بعض الأمثلة على ما تعاني منه المالية الإسلامية من ثغرات وهي: نقص العلماء وضعف الحوكمة وتركز المنتجات. مؤكداً أن الثغرة الكبرى في المالية الإسلامية هي ندرة العلماء الذين يجمعون بين التمكن في الفقه والإحاطة بالعمل المصرفي والمالي، مشيراً إلى ضخامة الأعباء التي يتحملها العلماء المختصون في المالية الإسلامية حول العالم حيث ثمانية علماء يشغلون مناصب في ثلاثين هيئة شرعية مختلفة وأن ثلاثة من أولئك الثمانية يشغل كل منهم عضوية سبعين هيئة شرعية.

وأضاف أن حوكمة الرقابة الشرعية، مازالت بحاجة إلى تعزيز استقلالها ومهنتها، والتسامي بأعمال التدقيق الشرعي عن المصالح التجارية، حيث يوجد من الترابط بين كيانات الرقابة الشرعية ما يزيد مخاطر تشابك المصالح وتعارضها الأمر الذي قد يؤدي بالمصادقة والثقة في المالية الإسلامية.

أما الثغرة الثالثة فهي التركيز الشديد للأصول في منتجي المراجعة والإجارة، مما يفوت كثيرا من الفرص، لاسيما أن كثيرا من الأصول المعروضة للمراجعة هي سلع استهلاكية مستوردة، لا تسهم في التنمية الاقتصادية الحقيقية".

وفي المسار المتعلق بالانطلاق من المبادئ فقد أكد المحافظ أن المبادئ المالية الإسلامية تحظى بقبول عالمي لدورها في التنمية الاقتصادية المستدامة، وارتباطها بأصول حقيقية، ومشاركتها المغنم والمغرم، وبعدها عن الغرر، ولكن ذلك لم يترجم بعد على أرض الواقع، فبعد عقود من العمل لم يتعد نصيب المالية الإسلامية 2% من المالية العالمية. وبين المحافظ أن الدراسات تشير إلى أن المالية الإسلامية إن ركزت أكثر على منتجات السلم والاستصناع والشراكة، فسوف يمكنها توفير مئة وخمسين مليون فرصة عمل خلال عقد ونصف، وهو ربع الوظائف المطلوبة عالميا.

وطالب المحافظ ببناء المعاملات على المبادئ الإسلامية، وإخراجها من محس الأطر الضيقة، دون تخطي أصول الاجتهاد الفقهي، من خلال منظور شامل يضع الإنسان في مركز الاهتمام، ويرى في قضايا ارتفاع البطالة وتأخر البحث العلمي وانخفاض مستوى التعليم وتلوث المناخ، مفاسد يتعين دفعها، ويرى في تنويع الاقتصاد ودعم القطاعات المنتجة، وتمويل المشاريع الصغيرة وتبني التقنيات مصالح يتوجب جلبها.

وشدد الدكتور الهاشل على أن محاكاة المنتجات التقليدية هي مقارنة خاطئة في أساسها، تُحجّم دورَ المالية الإسلامية، وتحدُّ حتى قدرتها على الابتكار.

وفيما يتعلق بمسار الابتكار والإبداع ذكر المحافظ أن العالم اليوم يشهد عصرَ الثورة الصناعية الرابعة، وهي فرصةٌ للمؤسسات التي تدركُ حجمَ التحولاتِ وتحسُنُ التعاطيَ معها، وهي في ذاتِ الوقتِ خطرٌ وجوديٌّ على المؤسساتِ الجامدةِ ضيقةِ الأفقِ. مشيراً إلى دور كل من المؤسساتِ المالية الإسلامية وأعضاء هيئات الرقابة الشرعية في هذا الشأن.

كما تطرقت الكلمة لدور بنك الكويت المركزي وإسهاماته لدعم المالية الإسلامية محلياً وعالمياً، حيثُ تبلغُ البنوكُ الإسلاميةُ نصفَ القطاعِ عددًا، وتقتربُ من النصفِ حجمًا، بعد أن سمحَ بنكُ الكويتِ المركزي - إلى جانبِ تأسيسِ البنوكِ الإسلامية - بتحولِ البنوكِ التقليدية التي ترغبُ في العملِ المصرفي الإسلامي، وتحقيق ذلك بالفعل لاثنتين من البنوكِ الكويتية، مما انعكس بالإيجاب على قطاعاتٍ أخرى وخدماتٍ مثل التأمين التكافلي، والإجارة والخدمات الصحية والتعليمية وغيرها.

ومن بين جهودِ بنكِ الكويتِ المركزي لدعمِ المالية الإسلامية على المستوى المحلي ما أصدره من تعليماتٍ لحوكمةِ الرقابة الشرعية، تعد الأفضّل على مستوى العالم، مما رسّخَ متانةَ القطاعِ المصرفي الإسلامي في الكويت وعزّزَ سلامته المالية واستقراره. كما أشار إلى أن بنك الكويت المركزي قدم طلباً إلى مجلس الأمة الموقر لتعديل قانون البنك تمهيداً لإنشاء هيئة رقابة شرعية مركزية لدى البنك المركزي وأن الطلب يقترب من الحصول على الموافقة.

كما أشار إلى حرص بنك الكويت المركزي على بناء القُدُراتِ وتأهيلها للعمل في المالية الإسلامية، وأن البنك يتواصلُ مع الجامعاتِ لحثّها تطوير المناهج لتخريج المؤهلين للعمل في هذه

الصناعة، كما استحدثت شهادةً معتبرةً في مجال التدقيق الشرعيّ ملزمةً لجميع من يتصدى لهذه المهمة.

أما على المستوى العالمي فكان بنك الكويت المركزي من مؤسسي مجلس الخدمات المالية الإسلامية، الذي يعمل على وضع معايير عالمية موحدة تحكم المالية الإسلامية، إلى جانب المشاركة في إنشاء المؤسسة الدولية الإسلامية لإدارة السيولة، فضلاً عن إقامة سلسلة من المؤتمرات العالمية المخصصة لقضايا المالية الإسلامية.

واختتم المحافظ الهاشل بالقول إن المالية الإسلامية المعاصرة لم تكن عند نشأتها إلا ابتكاراً خارج المؤلف، وإن كانت قادرةً على النجاح عندما انطلقت في ظروف غير مواتية، فهي اليوم أقدراً على النجاح بعد أن تهيأت لها بيئة مواتية وقبول عالمي.

2019/12/8